

# مسالك النقد اللغوي

المصدر الصناعي

الأستاذ صلاح الدين الزعبلأوي

المصدر الصناعي ، كما أسمى عند المتأخرين وجمع اللغة العربية في القاهرة ، هو اسم المعنى الذي صيغ من الكلمة بإضافة ياء النسبة وتاء النقل ، الدلالة على معنى المصدر وحقيقته المطلقة — دون حدثه — أو التعبير عن الحال والهيئة الحاصلة بالمصدر : كالخصوصية والوحدانية والكمية والكيفية والإنسانية والحيوانية والفاعلية والمفعولية . وجاء في مجلة مجمع القاهري ( ١ / ٢١٥ ) : ( إذا أريد صنع مصدر من كلمة يزداد عليها ياء النسب والتاء ) .

وقد عرضنا في كتابنا ( أخطاءنا في الصحف والدواوين ) المطبوع عام ١٩٣٩ للمصدر الصناعي في ردنا على من عاب استعمال لفظ ( المسؤولية ) ، فذكرنا أن قياسه يعتمد على ما جاء منه عن العرب ، كالعبدية والعبودية والحرية ، والحرورية واللصوية والخصومية ، بفتح الأول وضمه في الألفاظ

الثلاثة ، والوحدانية والربوبية .. وقد حكى عنهم ( المولوية ) صفة المولى ، و ( الأوليَّة ) صفة الأول ، كما روي ( الألمعية والأريحية ) . قال ابن سيده في المخصص ( وشيخ بين الشيخوخية .. ) وقال ( . ووليدة بيِّنة الولادة والوليدية ) ، وجاء في التاج ( الولودية ) وحكي فيها ضم الواو وفتحها . فكان بطره ذلك والقياس عليه ما لا يحصىه عددٌ من مصطلحات الفلسفة ومواضع مختلف العلوم .

وقد بحث هذا المرحوم الأب أنستاس ماري الكرملي في مجلة مجمع اللغة العربية لآذار ونيسان من عام ١٩٣٧ . فاعتلَّ لقياس صياغته بما جاء في شرح ديوان المتنبي للعكبري ، حول انتقاد سيف الدولة بعض أبيات المتنبي ، وقول المتنبي : ( والحائك يعرف جملة وتفاريقه ، لأنه هو الذي أخرج من الغزلية إلى الثوبية ) . إذ صاغ الشاعر ( الغزلية والثوبية ) ، وقد خلت منها المعاجم ، فدل بها على حال الثوب وحقيقته وهو ( غزل ) قبل أن ينسج ، والهئية الحاصلة له بعد النسج .

وقال ابن جني في سر الصناعة ( ١٨٧/١ ) : ( وكذلك تاء تجفاف ، لولا الاشتقاق لوجب القضاء بأصليتها ) ، فصاغ ( الأصلية ) من الأصل ، كما صاغ المتنبي ( الثوبية والغزلية ) من الثوب والغزل .

وجاء في نهج البلاغة ( ١٩٤/١ ) : ( الأول قبل كل أول ، والآخر بعد كل آخر ، بأوليه وجب أن لا أول له ، وبآخريته ، أن لا آخر له ) . فجاء بـ ( الآخريَّة ) على قياس ( الأوليَّة ) .

وجاء فيه ( ٨١/٢ ) : ( ليس لأوليته ابتداء ولا لأزليته انقضاء . هو الأول لم يزل ، والباقي بلا أجل ) . فكانه يشير إلى أن ( الأزلية )

اسم مصدر من قولك ( لم يزل ) . قال الجوهري في صحاحه ( الأزل<sup>١</sup> بالتجريك القديم ، يقال للقديم أزل ، ذكر بعض أهل العلم أن أصل الكلمة قولهم للقديم لم يزل ، ثم نسب إلى هذا فلم يستقم إلا باختصار ، فقالوا : يَزَلِي ، ثم أبدلت الياء ألفاً لأنها أخف ، فقالوا : أزل ، كما قالوا في الرمح المنسوب إلى ذي يزن أزنِي<sup>٢</sup> ) .

وفي نهج البلاغة أيضاً ( ١٤٥/٢ ) : ( ولا يوصف بشيء من الأجزاء ولا بالجوارح والأعضاء ولا بالعميرة والأبعاض ) فأتى بـ ( الغيرية ) اسم مصدر من ( الغير ) .

هذا وقد استعمل الامام أبو علي المرزوقي في كتابه ( شرح ديوان الحماسة ) : ( الفتيانية ) ، وهو اسم مصدر صناعي من ( فتيان ) . وفتيان اسم قبيلة والنسبة إليه ( فتياي ) . قال صاحب التاج ( بنو فتیان أيضاً قبيلة منها أشجع ، وهو فتیان بن سبع بن بكر بن أشجع ) ، وأردف : ( وفي بيت المقدس جماعة يعرفون بالفتيانيين ، فلا أدري أهم من بجيلة أو أشجع ، أو نسبوا إلى جد لهم يقال له فتیان ) .

وجاء في شرح الحماسة للمرزوقي ( وقال آخر :

أني الحق أني منرم بك هائم وأنك لا خلر هواك ولا خمر  
فإن كنت مطبوعاً فلا زلت هكذا وإن كنت مسحوراً فلا تبرأ السحر )

قال المرزوقي : ( وهو مطبوع أي مسحور ، ومعنى البيت : إن كان الذي بي وأقاسيه داء معلوماً يعرف دواؤه ، فلا فارقني فإني التذبه ، وهذا هو : الفتيانية ، والهوى والتجلد على البلاء ) .

فتبين بهذا أنه قصد بـ ( الفتيانية ) : ذهاب المحب على وجهه ، عند



غلبة الهوى عليه ، وصبره على المعاناة مها اشتدت به الحرقه وبرح به السقم .  
ويبدو أنه اشهر من ( الفتيانيين ) من عرف بذلك فذهب أمره مثلاً .  
وقد تحمل ( الفتيانية ) على أنها نسبة إلى ( فتيان ) جمع ( فتى ) ، كما  
ذهب بعض الأئمة إلى استعمال ( الصيانية ) نسبة إلى ( صيان ) جمع  
( صي ) ، ولا يخفى أن الكوفيين قد أجازوا النسبة إلى الجمع .  
قال أبو منصور الثعالبي في فقه اللغة ( ٢٨١ ) : ( فإن مد يده نحو الشيء  
كما يمد الصيان أيديهم إذا لموا بالجوز فرموا به في الحفرة فهو السدو .  
والزدو لغة صيانية في السدو ) . قال المرحوم الدكتور مصطفى جواد  
في كتابه ( المباحث اللغوية في العراق ) : ( قال صيانية لأنم ا مختصة  
بمجموع الصيان ، ولم يقل صوية ) . والرأي عندي أن ينسب إلى الجمع  
كلما كانت النسبة إليه انفض بالمعنى المراد ، وألصق بالدلالة المعنية .

وما أظن المرزوفي أراد النسبة إلى الجمع ، وإنما أراد الاضافة إلى  
اسم العتلم ، ولو نسب إلى الجمع لأشار إليه واعتل له ، كما هو مذهبه .

وقد عاب الأب الكرملي على مجمع القاهرة تسمية الصيغة بـ ( المصدر  
الصناعي ) فأثر عليها ( المصدر المصنوع أو الموضوع أو المصوغ ) . ثم أخذ  
على المجمع قوله : ( إذا أريد صنع مصدر من كلمة يزد عليها ياء النسب  
والتاء ) ، فقال : ( وتسمى تلك الياء ياء المصدر ولا تقل ياء النسب ،  
فاذا تم ذلك سميت الكلمة بالمصدر اليائي ، وسمي كذلك لاختتامه بالياء  
المذكورة ، وهي التسمية التي جرى عليها أصحاب الفن ) .

وانتقد الدكتور مصطفى جواد على مجمع القاهرة تسمية الصيغة بالمصدر  
فقال : ( قلت إن تسميته بالمصدر غير صحيحة لأن المصدر يعمل في

م (٨)

الاعراب كعمل فعله ، وهذا لا يعمل ولا فعل له في الغالب ، كالانسانية والجاهلية . والتحقيق أنه اسم يأتي أو اسم نسبي أو اسم صناعي ، وكل هذه الأسماء الثلاثة تصح عليه ، دون اسم المصدر الصناعي ، ثم إن لفظ الصناعي في العصر الحاضر اختص بالصناعة الحديثة ) .

والرأي عندي ما سبق إلى بيانه المرحوم الشيخ أحمد الاسكندري في مجلة المجمع القاهري ( ٢١٤/١ ) ، إذ قال : ( ويظهر أن تسمية هذه المصادر بالنظائر عند أوائل النحاة ، كما يقول ابن سيده ، لم تشتهر عند المتأخرين وأهل زماننا ، فسماه بعضهم بالمصدر الصناعي وذاعت هذه التسمية. إذ لو سمي بالمصدر اليائي لم يُفقد المراد لأنه لم يتكون بزيادة الياء وحدها بل بزيادتها مع تاء النقل مجموعتين . وأيضاً فإن قولنا المصدر اليائي يوم أن المراد اليائي المقابل الواوي . ولا غبار على تسميته بالمصدر الصناعي ، أي المنسوب إلى الصناعة من ناحية من نواحيها ، فهي بمعنى المصنوع ، فيكون نظير قولهم المصدر القياسي ، بمعنى المقيس ، والمصدر السماعي ، بمعنى المسموع ) .

على أني أستحب على ( المصدر الصناعي ) : ( اسم المصدر الصناعي ) . فإذا كان بعض الأئمة قد أسمى هذه المصادر بـ ( النظائر ) كما نقله الشيخ أحمد الاسكندري عن ابن سيده ، فقد أسماها آخرون بـ ( أسماء المصادر ) أيضاً . قال صاحب المزهري ( ١١٣/٢ ) : ( وقال أبو عبيد في الغريب المصنف : باب أسماء المصادر التي لا يشتق منها أفعال ، هو رجل بيّن الرجولة ، وراجل بيّن الرجولة ، وحر بين الحرية والحرورية . . وعربي بين العروبية ، وعبد بيّن العبودة والعبودية ) . وبعض هذا ويسدده أن

الأئمة قد اصطلحت على تسمية اسم المعنى الذي يدل على الحال أو الهيئة الحاصلة بفعل المصدر بـ ( اسم المصدر ) ، كما أُسمت اسم المعنى الذي ليس له فعل يجري عليه بـ ( اسم المصدر ) أيضاً . ففي الجاسوس على القاموس : ( الفرق بين المصدر والاسم أن المصدر يتضمن معنى الفعل فينصبه مثله ، والاسم هو الحال التي حصلت من الفعل . . ) . وقال ابن الحاجب في أماليه ، على ما حكاه السيوطي في الأشباه والنظائر ( ١٨٥/٢ ) : ( اسم المصدر هو اسم المعنى ، وليس له فعل يجري عليه ) . فتبين بهذا أن قولنا ( اسم المصدر الصناعي ) أسوغ من ( المصدر الصناعي ) وألصق بما يتميز به ( المصدر ) من ( اسمه ) . ففي التاج : ( ويقال الحُصوية والحُصية والخاصة : أسماء مصادر ) . وفي اللسان ( والاسم : الحُصوية والحُصوية والحُصية والخاصة والحُصيصي ، وهي تمد وتقصّر ) .

أما قول الأب الكرملّي أن الياء المزيدة في ( اسم المصدر الصناعي ) هي ياء المصدرية ، لا ياء النسب ، فإنه أمر اعتباري . ذلك أن أكثر أسماء المصادر الصناعية قد تحوّلت في الأصل عن أسماء منسوبة أنزلت منزلة الصفات المشتقة للدلالة على حال الموصوف وهيئته واستعملت كذلك ، نحو قولك : ( هو إنساني أو حيواني أو كمي أو كيفي أو جزئي أو كلي ) . فإذا أريد التعبير بها عن جوهر حال الموصوف ومجرد حقيقته ، أُحيل الوصف إلى اسم مصدر صناعي ، بإلحاق تاء النقل من الوصفية إلى الاسمية ، نحو قولك ( الانسانية أو الحيوانية أو الكمية أو الكيفية أو الجزئية أو الكلية ) . فحق بهذا أن تسمي الياء ياء النسب ، وعليه قول الأئمة . قال ابن سيده ( فأما النظائر عندهم فما جري على وجه النسب ) . وقال



صاحب الكليات ( والكيفية اسم لما يجاب به عن السؤال بكيف ، أخذ من كيف بإلحاق ياء النسبة وقاء النقل من الوصفية إلى الاسمية ، كما أن الكمية اسم لما يجاب به عن السؤال بكم . بإلحاق ذلك أيضاً ) .

على أن الك أن تسمي ( الياء ) ياء المصدرية إذا كان الأصل الذي تحول عنه اسم المصدر الصناعي صفة مشتقة كـ ( فَعول وفاعل ومفعول ) . ففي التاج ( خصه الشيء خصوصية بالضم والفتح أفصح .. ثم قالوا : الياء فيها إذا فتحت للنسبة ، فهي ياء المصدرية كالفاعلية والمفعولية ، بناء على خصوص ، فعول ، للمبالغة في التخصيص ) . أي أن فتح الأول في ( خصوصية ) يجعله على زنة ( فَعول ) التي للمبالغة ، فإذا لحقتها الياء المشددة فهي ياء المصدرية ، لأنها أحواله من معنى الوصف إلى معنى المصدر . قال صاحب الكليات ( والخصوصية بالفتح أفصح ، وحينئذ تكون صفة ، وإلحاق الياء المصدرية لكون المعنى على المصدرية والتاء للمبالغة ) وعليه صاحب الفروق .

فإذا ضُمَّت الحاء كانت على ( فَعول ) ، وهي زنة لمصدر ، فإذا لحقت بها الياء المشددة ، كانت ياء النسبة لأنها أحواله المصدر إلى اسم منسوب بمعنى الوصف المشتق . قال صاحب الكليات ( وإذا ضُمَّ يحتاج إلى أن يجعل المصدر بمعنى الصفة ، والياء للنسبة ، والتاء للمبالغة ) . وعليه صاحب الفروق .

وشيء آخر : فقد قال الشيخ أحمد الاسكندري بعد حكاية ابن سيده : ( وأنت تراه قد نقل عن أوائل النحاة تسمية هذه الهيئات والأحوال المصدرية باسم النظائر ، وأن هذه الأحوال عبّر عن معناها بزيادة ياء النسب على المصادر الأصلية ، وتراه يقول : هذا غير مستعمل

في لغة العرب ، مع أنه ورد عنهم بضع عشرات من الكلمات سنذكر شيئاً منها ، فلعله يريد أنه نادر الوقوع ، إذ إن العرب لم تكن تريد من هذه المصادر المصنوعة بزيادة الياء والتاء كل ما يريد أرباب التدقيق الفلاسفي ) .

وقال الشيخ الاسكندري : ( وتراه لم يتعرض لتكوين اللفظ المصدرى من النسبة إلى أسماء الأعيان أو الأسماء المشتقة أو الأسماء التي تؤدي مؤدى الأدوات مثل : كيف وكم ومع . في قولهم الخشبية والذهبية والفاعلية والمفعولية والظرفية والكيفية والكمية ، كما تعرض لذلك غيره ) .

أقول إن ابن سيده قد قَصَرَ كلامه على إلحاق الياء المشددة والتاء بالمصدر أو اسم المعنى الذي يشبهه ، ولعل هذا ماتعنيه (النظائر) . وقال : ( وهذا غير مستعمل في لغة العرب ) . وكلامه صحيح لا غبار عليه . قال ابن سيده : ( فأما النظائر عندهم فما جرى على وجه النسب ، وهذا غير مستعمل في لغة العرب ، إذا يقولونه بوسيط كقولهم : فعل ذلك على جهة العدل ، وعلى جهة الجور ، وعلى جهة السهو ، وعلى جهة الخير ، وعلى جهة الشر . ولا يقولون : على المدلية ولا على الجورية ولا على الخيرية ولا على الشربة ) . وحقبة الأمر أنه لا معنى لإلحاق الياء والتاء بالمصدر إذا كنت تبغي معنى المصدر وحسب . فإن اتخذ (العدلية) بمعنى العدل ، و (الجورية) بمعنى الجور ، على ما مثل ابن سيده ، غير سائغ ولا متقبل . فالعرب لم تجر به ، واللغة تأباه وتعافه ، ومن ثم لا يسعك إلا استغرابه وقضاء العجب منه ، لأنه عبث لا طائل وراه . وهذا ما دفع الاسكندري أن يقول ( أو أن العرب لم تكن تريد من هذه المصادر المصنوعة بزيادة الياء والتاء كل ما يريد أرباب التدقيق الفلاسفي ) .



لذلك كان الأصل في إلحاق الياء والتاء بالمصدر أو اسم المعنى عامة أن تزيد في معناه شيئاً كالمبالغة مثلاً . وقد صرح الشيخ الاسكندراني ، هو نفسه ، بذلك فقال : ( وإذا أريد التعبير عن هذه الأحوال بلفظ الجنس فقط بلا ضمنية أخرى تشير إلى إرادة شيء آخر غير مطلق الحدث أو ذات العين ، تخلف التعبير أحياناً عن إفادة المعنى الزائد على مطلق الحقيقة ) . وهو كلام ظاهر الاستقامة . فإذا أحلت المصدر الأصلي مثلاً ، إلى اسم مصدر صناعي ، فأنت تفعل ذلك ابتغاء زيادة في معناه أو خصوصية في دلالاته ، وهذا أسلك في طريقة العربية ، بل هذا هو خاص اللغة وسرّها .

ف ( الانتاج ) مثلاً مصدر . فإذا أحلته إلى اسم مصدر صناعي فقلت ( الانتاجية ) كما يقولونه اليوم ، فلا بد أنك قد أردت به شيئاً آخر لا يمكن التعبير عنه بمجرد لفظ ( الانتاج ) . كأن تعني به مثلاً : ( خِصَب الانتاج ) أو ( قوته وشدته ) أو ( مبلغه ) أو نحو ذلك . فإذا قال العرب ( فعلت هذا على جهة العدل ) ولم يقولوا ( العادلة ) فقد أصابوا وجه الرأي لأنهم لا يريدون بقولهم غير المعنى المصدرية وحسب ، فلا حاجة بهم إلى صوغ اسم مصدر يعني معناه ويُعنى مغناه .

أما قول الشيخ الاسكندراني ( وإذا أريد التعبير عن الأحوال بلفظ الجنس فقط بلا ضمنية أخرى تشير إلى زيادة شيء آخر غير مطلق الحدث أو ذات العين ) ، فلا ينبغي أن يراد بـ ( مطلق الحدث ) فيه : إيقاع الفعل . ذلك أن اسم المصدر الصناعي لا يُبْتَقَى به إيقاع الفعل ، كما يقصد بالمصدر ، وإنما يراد به مطلق معناه مجرداً عن الحدث ، مع زيادة . وإذا كانت ( الخصوصية ) بضم الخاء قد تحولت من المصدر أي

( الخصوص ) إلى اسم المصدر الصناعي بإلحاق الياء والتاء ، فلا شك أنها غدت تدل على معنى ( الخصوص ) وزيادة . وقد أشار الأئمة إلى هذا حين قالوا : التاء فيه للمبالغة ، ذلك ما قالوه في توجيهه .

هذا وقد منع الدكتور مصطفى جواد في كتابه ( دراسات في فلسفة النحو والصرف ) صياغة اسم المصدر الصناعي من ( الحياة ) فقال : ( أما الحياة فاسم غير مستغرق في الإسمية ، فيجب أن يستعمل على حاله الأصلية ، إذا أريد به حاق معناه الأصلي ، وإذا أريد غير ذلك جيء بالاسم الدال على التعبير ونسب إلى الحياة فيقال : القوة الحيوية للغة ) والجواب عن ذلك أننا إذا أردنا مجرد المعنى المصدرى غير وقوع الحدث ، لم نقل ( الحيويّة ) ، لكن إذا ابتغيينا أن نجمع إلى الدلالة على حال الحياة ، طبيعتها وجوهرها ، من حيث استمرار حركتها وتدفق أحداثها وتجدد صورها ، قلنا ( الحيوية ) وكلما ابتغيينا مثل هذه ( الزيادة ) من معنى المصدر ، حاجة في التعبير ، كان لنا أن نصوغ منه اسم المصدر الصناعي . فقد قال الكتاب ( اتفاقية ) اسم مصدر صناعي من ( الاتفاق ) ، وعنوا به ( العهدة أو العهد أو العقد ) فزادوا في معنى ( الاتفاق ) . و ( العهدة ) كما قال ابن سيده في المحصص ( . . كتاب العهد والشراء ، والعقد العهد والجمع عقود ) ! وقد رد الأستاذ محمد المدناني ( صاحب معجم الأخطاء الشائعة ) على من عاب ( الاتفاقية ) ، فاحتج بأنه ( مصدر صناعي ) واستدل بما جاء في الجزء الأول من مجلة المجمع القاهري حول قياسه ، ولكنه لم يعرض لفرق ما بين ( الاتفاق ) مصدراً ، و ( الاتفاقية ) اسم مصدر صناعي ، من معنى ، وهو فرق ليس منه بد ولا عنه منصرف ، لجواز هذه

الصيغة من المصدر . ستقول : ألم يأت الكتاب بـ ( الاتفاق ) اسماً ويستعملوه فيما استعملوا فيه ( الاتفاقية ) وينزلوه منزلته ؟ قلت نعم ، وهنَّوْ مِنْ قَبِيلِ ( التسمية بالمصدر ) ، وقد جمعه على ( اتفاقات ) كما استعمل الأئمة ( الإبتداء ) اسماً وجمعه على ( ابتداءات ) ، وجمع علماء المنطق ( إنتاجاً ) على ( انتاجات ) ، على ما جاء في كتاب : القطوف الدانية ، للشيخ محمد أمين السفوجلاني ( ٢٨٩ ) . على أن الأولى أن يفرِّق في المعنى بين ( الاتفاق ) المصدر الذي استعمل استعمال الأسماء ، و ( الاتفاقية ) اسم المصدر الصناعي المسمى به ، فيقصد بالأول ( ماتم الاتفاق عليه ) ويراد بالتاني ( صك ما اتفق عليه ) .

هذا وكثيراً ما سمي العلماء ( المذاهب الكلامية ) بأسماء مصادر صناعية تحولت من ( المصادر ) ك ( البدائية ) و ( والعنادية ) . وقد يعنون بهذه الأسماء أصحاب المذاهب أيضاً ، على تقدير حذف المضاف . قال الجرجاني في ( تعريفاته ) : ( البدائية هم الذين جوزوا البداء على الله تعالى ) . وقال : ( العنادية هم الذين ينكرون حقائق الأشياء ويزعمون أنها أوهام وخيالات كالنقوش على الماء ) . وهكذا .. وفي علم الكلام وعلم البيان كثير مما جاء على صيغة ( اسم المصدر الصناعي ) . فمن الأول قولهم : ( الأحدية والكونية والقدرية والجبرية والأولية والجمعية والربوبية والعرفية والماهية والغائية .. ) . ومن الثاني في علاقات الحجاز : ( المصدرية والمظهرية والجزئية والكلية والسببية والمسببية والكونية والمحلية والحالية .. ) .

فاتضح بضم ذلك كله والتأني له : حال ( اسم المصدر الصناعي ) وقياسه وخاصته ، وشدة الحاجة إليه في التعبير والاصطلاح ، وتحقيق المعاني ، وضبط دقيقها .

صلاح الدين الزعبلوي